تحليل و تقييم أثر برنامج ميدا على تنافسية المؤسسة الإقتصادية الخاصة الجزائرية

الأستاذ المساعد نزعي عز الدين
الأستاذ المساعد رزين عكاشة
الأستاذ المحاضر الدكتور صوار يوسف
جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة – الجزائر

ملخص:

منذ عقد من الزمان والجزائر تبحث على إيجاد موقع لها في ظل التغيرات الدولية ومحاولة الدخول بطريقة ناجحة في الإقتصاد المعولم، وهو ما جعلها تلجأ إلى البحث عن التعاون والإندماج الإقليمي باعتبار هذين الأخيرين من الحلول المستقبلية للدول النامية، و إن المفاوضات لإقامة الشراكة ما بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي انتهت مع بداية 2002، و قد تم الاتفاق يوم 22 أفريل 2002 بمناسبة المؤتمر الوزاري الخامس الأورومتوسطي الذي انعقد بفلنسيا الإسبانية، و كان الهدف من اتفاق الشراكة تعزيز التبادل الحر ما بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، و تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت بها الجزائر في شتى الميادين، و قصد إنجاح مسار الشراكة الأورو متوسطية بأبعادها الثلاث السياسي، الاجتماعي والاقتصادي (المحاور التسع لإتفاق الشراكة)، وبالأخص تدعيم التعاون الاقتصادي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فقد تم توسيع نطاق التعاون المالي بخلق آلية جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي متمثلة في برنامج **ميدا** و الذي عوض البروتوكولات السابقة، و لقد تعهدت الجمعية الأوروبية من خلال هذا البرنامج الطموح بدعم تطوير المؤسسات الصغيرة الخاصة **(م.ص.م.خ)** في الجزائر، هذا البرنامج يهدف إلى تأهيل وتحسين تنافسية المؤسسة الإقتصادية الجزائرية الخاصة بما يسمح وتكيفها مع متطلبات اقتصاد السوق، وذلك من خلال إرتكازه على المحاور التالية: **أولا**– تحسين التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **ثانيا**– دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل **م.ص.م.خ** ، **ثالثا**– دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومع الإنتهاء بالعمل بهذا البرنامج في ديسمبر 2007 بدأت نتائجه تتضح على مستوى المؤسسة الإقتصادية المؤهلة.

الكلمات المفتاحية: إتفاق الشراكة الأورومتوسطي، برنامج **ميدا**، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة، عمليات التأهيل، أثر التأهيل.

مقدمة:

إن التطورات الإقتصادية التي مر بها الإقتصاد الجزائري، و إعادة هيكلته أفرزت معطيات جديدة، من بينها ظهور قطاع حساس معول عليه وهو قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مواجهة تحديات الشراكة، و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي كان من قبل منسيا في الإقتصاد الموجه، أصبح اليوم ركيزة التنمية في الجزائر و في كل دول العالم لما له من مرونة عالية في مواجهة التحديات و التطورات، و الجزائر هي الأخرى كان لها إهتمام كبير في العشرية الأخيرة بهذا القطاع، فأنشأت له وزارة خاصة، و أقامت هياكل و برامج دعم و ترقية للنهوض بهذا القطاع الحساس و الخاص منه على وجه التحديد، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة خارج المحروقات 78% في سنة 2005)1 و إن كان هذا القطاع ممثلا في الأساس في مؤسسات مصغرة و متوسطة ينشطون في قطاعات مختلفة مثل الزراعة, الخدمات, صناعة الأغذية و الصناعة

[1] CENEAP- PNUD- BANQUE MONDIALE , étude sur les contraintes et perspectives de développement de l'entreprise algérienne, 2003.

النسيجية...الخ، وهي من جهة أخرى تمثل 98% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في الساحة الوطنية2، ومن هنا كان لزاما على الدولة النهوض بهذا القطاع الخاص، و تنميته وتوفير المحيط الملائم لكي يحقق الأهداف المرجوة منه و إتباع السياسات الكفيلة للنهوض به، و من هنا يأتي التأهيل كسياسة و إستراتيجية لذلك في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، و توقع الإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة في القريب الآجل.

إشكالية البحث:

بالتركيز على البرامج الخاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الخاصة منها، يأتي برنامج دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة الممول من طرف الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة و المعروف ببرنامج ميدا (MEDA) و برنامج PMEII (برنامج PMEII لازال جاري تنفيذه إلى غاية 2015)كآلية لتمويل وتأهيل وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل وضعها في موضع تنافسي عالمي، ومن هنا تتجلى الإشكالية التالية: **ما هي النتائج المحققة من طرف هذا البرنامج و ما أثره على الوضعية التنافسية للمؤسسة الإقتصادية الخاصة الجزائرية؟.**

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على إحدى برامج التأهيل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وهو برنامج التأهيل ميدا من خلال تحليل مختلف نتائج محاوره الأساسية، وكذلك كيفية تقييم مثل هذا النوع من البرامج والإستفادة منها في البرامج اللاحقة.

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مسار الشراكة الجزائرية الأوروبية بكل جوانبها من مرحلة المفاوضات، ومرورا بمرحلة التوقيع والإنتهاء بمرحلة سياسة الجوار الأوروبية الجديدة لآفاق 2020، مع إعطاء توضيح وتحليل لبرنامج التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج MEDA الموقع مع الاتحاد الأوروبي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر, وتهدف كذلك إلى توضيح وتحليل أثر كل الجوانب المتعلقة بهذا البرنامج على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

فرضية البحث:

تتمثل فرضية الدراسة في ما يلي:

إن المؤسسات التي مسها برنامج التأهيل أصبحت اليوم ذات فعالية و أكثر تنافسية بفضل النتائج المحققة في إطار مختلف محاور البرنامج.

[2] Bulletin de 1ere trimestre 2007 sur le site Web de ministre de PME. www.pme-art.dz.

المبحث الأول: الجانب النظري للتكتلات الإقتصادية.

1-مفهوم التكتل الاقتصادي الإقليمي:

لا تعد التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة، بل ترجع على الأقل إلى بداية القرن العشرين، وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الجديد في الموضوع هو تنامي وسرعة التوجه إلى إنشاء هذه التكتلات، أو الدخول فيها، خصوصاً من قبل الدول المتقدمة، حيث يمكن القول أن تنامي هذه الظاهرة في العقد الأخير من القرن العشرين جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويعتقد البعض أن جذور الظاهرة ترجع إلى التغيرات التي طرأت على الوضع الاقتصادي العالمي في سبعينيات القرن لماضي، والتي تمثلت في إنهيار نظام "بريتون ووردز' لأسعار الصرف الثابتة للعملات، والتحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة وما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية، وبلوغ أزمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينات(كرم،2011،ص174).

إذن التكامل الاقتصادي الإقليمي أو الجهوي هو المسار الذي يؤدي بعدة بلدان لتكوين مجال جمركي أو اقتصادي موحد، وهي اتفاقات متغيرة تنتج عدة أشكال من التكامل حسب التركيبة السياسية والهيكلية ودرجة التحرير للاقتصاد التي تصل إليها الدول الأعضاء، وهو يقدم عدة امتيازات كالاقتصاد الذي يرقي إلى مستوى المنافسة، والتخصص والتكامل بين الاقتصاديات والأكيد أن وضعه قيد التنفيذ يطرح مشاكل جدية مصاحبة، من الصعب التغلب عليها بسهولة، لكن يبقى الهدف الأساسي هو إزالة القيود الجمركية على مجموع أو جزء هام من المبادلات (MITTAINE et PEQUERUL, 1999,p14) .

أما بالنسبة **للتكامل الاقتصادي**، هناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما في تحديده(عبد الرحيم، 2000،ص41):

الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرف التكامل على أنه" أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة " وينتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل كل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية، وهو ما يجعل من التكامل مفهوما لا معنى له، كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

الاتجاه الثاني: فهو اتجاه أكثر تحديدا إذ يعتبر التكامل" عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة "ومن ثم فإن عملية التكامل تتضمن نقل الاختصاصات في مجالات معينة من الدولة إلى هيئات ومؤسسات إقليمية.

2-**مراحل التكامل:** وتوضيحا للتعريف السابق فإن الاتحاد الاقتصادي يمر بعدة مراحل من التكامل يمكن إجمالها فيما يلي (ناصر،2002،ص87):

أ- **منطقة تجارة حرة أو تبادل حر :**

ويتم الاتفاق في هذه المرحلة على إلغاء القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة، مع احتفاظ كل دولة عضو بفرض حقوقها الجمركية على بقية دول العالم، وأوضح مثال على هذا النموذج هو معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة الحرةNAFTA

ب-اتحاد جمركي :

في هذه الصورة من التكامل تصبح حركة السلع حرة بين الدول الأعضاء من القيود الجمركية لكن هذه الدول تطبق تعريفة جمركية موحدة تجاه بقية دول العالم، وكمثال على هذا الاتحاد نجد MERCOSUR أي السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية.

ب- سوق مشتركة:

بالإضافة إلى حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، يتم إلغاء القيود الجمركية على السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وكمثال على ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يشكل سوقا مشتركة منذ1993 .

ت- اتحاد اقتصادي :

هذه المرحلة هي أكثر تكاملا من النماذج السابقة، حيث بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات وحرية انتقال عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال بين الدول الأعضاء، والتعريفة الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي، فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها، والاتحاد الأوربي يعتبر اتحادا اقتصاديا منذ 1993 و عموما فإن النموذجين الأولين هما يشكلان اتفاقات تجارية فقط ، بينما يشكل النموذجان الآخران مسارا موحدا في إنجاز برامج التنمية.

وبالرغم من أن هذه المراحل هي المتعارف عليها بين الاقتصاديين والتي أحصتها اتفاقية الغات، إلا أن هناك من يضيف شكلا خامسا للتكامل وهو:

ث- **الاندماج الاقتصادي :**

ويعتبر المرحلة الأخيرة التي يصل إليها التكامل، إذا تتضمن بالإضافة إلى كل ما ذكر سابقا توحيد كافة السياسات الاقتصادية، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحدة تتداول بين البلدان الأعضاء وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات وبالمقابل تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطتها التنفيذية الذاتية، وهذا يعني أن الاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلا لخطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية.

المبحث الثاني: إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي:

1- تاريخ الشراكة الجزائرية الأوروبية قبل 2007:

تعتبر الجزائر البلد المغاربي الوحيد الّذي لم يقم بإتّفاقيات تعاون في الستينيات بعد الإستقلال، وذلك لكونه البلد الوحيد الّذي ورد ذكر اسمه في معاهدة روما 1958 في المادّة 227 الّتي تعتبر الجزائر فرنسية أو ما يسمّى بلاد ما وراء البحار تابعة لفرنسا(kadmani, 1990, p57)، وتستفيد بذلك من المزايا والتفضيلات المقدّمة للدول الأوربيّة الست، و لم توقّع الجزائر في هذه الفترة على أيّ إتفاق شراكة على غرار المغرب وتونس، وبقيت تستفيد من الإمتيازات المقدّمة لها من طرف المجموعة إلى غاية بداية السبعينيات، و بعدها حيث ضغطت المجموعة الأوروبية على الجزائر وذلك لرفض إيطاليا متابعة منح الأفضليات للمنتجات الجزائرية، وذلك لكونها منافسة

للمنتجات الأوروبية، الأمر الّذي أدّى إلى إجبار الجزائر على مباشرة المفاوضات مع المجموعة الأوروبية وفعلاً تمّ ذلك، فبدأت المفاوضات بين الطرفين سنة 1972، وإنتهت بتوقيع إتفاقية تعاون بينهما في إطار السياسة المتوسطية الشاملة عام 1976.

و من هنا بدا واضحاً مكانة الشريك التجاري الأوّل للجزائر وهو المجموعة الأوروبية، لدى عمل هذا الأخير ومن خلال مبادرة الشراكة المتوسطية المتجددة الّتي أعلن عنها في بداية التسعينيات والّتي كانت تهدف إلى تعميق العلاقات الأورو– مغاربية على زيادة المبادلات التجارية، خاصّة وأنّ الجزائر تمثّل ممون رئيسي لأوروبا في مجال الطاقة، و بعد حصول الجزائر على مساعدات مالية من نادي باريس ولندن لإعادة جدولة الديون والقيام بالإصلاحات الهيكلية في إطار برنامج التعديل الهيكلي، وبالتالي الإنتقال إلى إقتصاد السوق، الأمر الّذي أجبرها على تحرير التجارة الخارجية والإنفتاح على الإقتصاد العالمي، هذا ما جعلها تبدي رغبتها في الموافقة على إقامة شراكة أورو–متوسطية والدخول في مفاوضات (Bekenniche, 2006, p66).

و فعلا و على إثر زيارة وزير الخارجية الجزائري إلى بروكسل في 13 أكتوبر 1993 جاء التأكيد على خيار الإندماج في الإقتصاد الأوروبي، الّذي ينظر إليه كحلّ من الحلول للخروج من الأزمة، الّتي كانت تتخبط فيها الجزائر باعتباره طريق للإنضمام إلى أكبر تكتّل عالمي وهو الإتّحاد الأوروبي، فكان أوّل لقاء مع الوفد الأوروبي في 18 جوان 1994 في العاصمة الجزائرية، حيث تمّ في هذا اللقاء الأوّلي تحديد الخطوط العريضة وتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات والمنهجية الواجب إتباعها في ذلك وهو الأمر الّذي قاد إلى تكوين ست ورشات عمل تعالج القضايا الرئيسية التالية: الزراعة، الصناعة، الخدمات، التعاون الإقتصادي، التعاون المالي، التعاون الإجتماعي والثقافي(Ministère de la PME et de l'Artisanat, 2007, p27).

إستمرت المفاوضات بين الجزائر والإتّحاد الأوروبي وسجلت بين جوان 1994 وفبراير 1996 أربع جولات حوار بين الطرفين، وفي جوان 1996 قبل الإتّحاد الأوروبي التفاوض مع الجزائر كمثيلاتها من الدول، فكان الإنطلاق الرسمي للمفاوضات في 04 مارس 1997 ببروكسل ثمّ تلتها الدورة الثانية والثالثة في أبريل ومايو على التوالي في نفس السنة، ثمّ تجمدت المفاوضات سنة 1997 نتيجة إختلاف في وجهات النظر في كيفية معالجة الملفات الإقتصادية والسياسية وإصرار كلّ طرف على موقفه فضلاً على مخلّفات الأوضاع الأمنية الّتي عرفتها الجزائر آنذاك حيث طالبت الجزائر بما يلي*:

– الإنفتاح الإقتصادي التدريجي نظراً لخصوصية الإقتصاد الجزائري.

– توسيع مجالات التعاون من الطرف الأوروبي وعدم إقتصارها على المجال التجاري.

– رفض الجزائر إلغاء مبدأ الحماية الصناعية مرّة واحدة.

– رفض الجزائر مبدأ الإلغاء المستمرّ للحواجز الجمركية واقترحت مبدأ المراجعة الدورية للتعريفة كلّ 03 أو 05 سنوات قصد حماية وتأهيل القطاع الصناعي لديها.

ومع تولّي السيّد عبد العزيز بوتفليقة سدّة الحكم وباعتباره دبلوماسي سابق قام بعدّة جولات في الخارج لتلميع صورة الجزائر خارجياً، ما أدّى إلى إنطلاق المفاوضات الأورو–جزائرية من جديد في جويلية 2000، حيث سجّلت ثلاث

* **هناك أربعة بروتوكولات مالية : 1976-1981/ 1981-1986/1986-1991/1991-1996.**

جولات في هذه السنة، لينتهي مضمون الإتفاق في 19 ديسمبر 2001 في بروكسل ليوقّع نهائياً في 22 أبريل 2002 في فالانسيا Valence الإسبانية بحضور رئيس الجمهورية بعد 17 جولة من المفاوضات منها 11 جولة في سنة 2001 فقط، وقد تضمن الإتفاق 110 مادّة **(بن سمينة، 2011، ص151-152)** تتوزّع على تسعة محاور **(الحوار السياسي، حريّة حركة البضائع، حقّ التأسيس والخدمات، المدفوعات و رؤوس الأموال و المنافسة وأمور إقتصادية أخرى، التعاون الإقتصادي، التعاون الإجتماعي والثقافي، التعاون المالي، التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، الأحكام النظامية العامّة والختامية)**(baeza,2012,p23).

و قصد إنجاح مسار الشراكة الأورو متوسطية بأبعادها الثلاث السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، وبالأخص تدعيم التعاون الاقتصادي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، فقد تم توسيع نطاق التعاون المالي بخلق آلية جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي متمثلة في برنامج **ميدا** (غديرأحمد،2011، ص136)الذي عوض البروتوكولات السابقة [*].

2-سياسة الجوار والشراكة الأوروبية منذ 2007:

دائما حول العلاقات الثنائية، بدأت المفوضية الأوروبية بنشر تقارير سنوية حول سياسة الجوار للمفوضية الأوروبية مع دول الجوار لجنوب البحر الأبيض المتوسط، وأشارت أشارت المفوضية الأوروبية في تقريرها الأخير أنه في العام 2012 تم التوصل إلى اتفاق مع الجزائر على إعادة النظر في الجدول الزمني حول تفكيك التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية والصناعية، وعليه فإن إنشاء منطقة تجارة حرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ستدخل في عام 2020 بدلا من عام 2017، هذا بعد 8جولات من المشاورات مملة بين الشركاء وقد توصلا إلى اتفاق لإلغاء أو تعديل عدة حصص التعريفة الجمركية وإلغاء الأفضليات الجمركية لبعض المنتجات الزراعية والغذائية، ووضع خطة جديدة لتخفيض التعريفة الجمركية ل1058 من المنتجات الصناعية(Roumadi,2012,p62) ، وأشار نفس التقرير أنه منذ 2006 دخل الإتحاد الأوروبي والجزائر في مفاوضات على مذكرة تفاهم حول شراكة طاقوية إستراتيجية، وقد أكدا في 2012 أنه ينبغي عقد إتفاق في حدود السنتين المواليتن 2013 و2014 دون تحديد التاريخ، وكذلك تم توقيع اتفاقية للتعاون العلمي والتكنولوجي في مارس 2012، دخلت حيز التنفيذ بصفة مؤقتة ريثما تتم إجراءات التصديق عليها (Mechti,2012,p84)، وكذلك تم تكثيف الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي والجزائر من خلال الزيارات وعلى مستوى عال أكثر تواترا، حيث كما هو معلوم أن رئيسة الدبلوماسية الأوروبية **كاثرين أشتون**، زارت الجزائر في 6 نوفمبر 2012 وكان في استقبالها رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية، كما زار المفوض لشؤون التوسيع و سياسة الجوار الأوروبية **ستيفان فول** الجزائر في عام 2012، وعقدت الدورة الأولى للجنة الفرعية المعنية بالحوار السياسي والأمن وحقوق الإنسان يومي 3 و 4 أكتوبر 2011 في الجزائر العاصمة وعقدت الجلسة الموالية في ربيع 2013 في بروكسل، أما في ما يخص الجانب التجاري حسب إحصائيات الجمارك الجزائرية فإن الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري للجزائر بإجمالي تبادل بلغ حوالي 44.75 مليار أورو في عام 2011، وارتفع إجمالي التجارة الثنائية بنسبة 13.75 ٪ منذ عام 2009 إلى 2013، ولعب الاتحاد الأوروبي دورا نشطا في عدد من القطاعات منها الخدمات الأساسية للتنمية الإقتصادية،

MEDA : (**Me**sures **d'a**ccompagnement financières et techniques à la réforme des structures économiques et sociales dans le cadre du partenariat euro-méditerranéen)

التنمية المستدامة، الطاقة و البيئة، وقدرت المساعدات الممنوحة من قبل الإتحاد للفترة 2011-2013 بحوالي 57.33 مليون أورو سنويا بزيادة 4.2بالمائة بالمقارنة مع الفترة 2007-2010 والتي خصص لها 55 مليون أورو سنويا(Mebtoul,2012,p49)، ونلاحظ هنا حجم المساعدات قليل مقارنة بحجم المبادلات والسبب يرجع أن الجزائر لا تهتم بالمساعدات المالية المباشرة ففي السنوات الأخيرة أصبحت تتمتع بوضع مالي مريح كإنعدام المديونية، وتنامي إحتياطاتها من العملة الصعبة التي بلغت 200مليار دولار في شكل ودائع وسندات، بل إن الجزائر أصبحت تهتم وتطلب أكثر من الإتحاد الأوروبي الخبرة التقنية ونقل التكنولوجيا (من بينها برنامج التأهيل PMEII) من خلال مشاريع التوأمة حسب قاعدة 49/51 التي أصبحت الخيار الأول للشراكة الإقتصادية الجزائرية الأجنبية حسب قانون الصفقات الجزائري(Mebtoul,2012,p48)، وأخيرا أطلق مناقشات مع الإتحاد الأوروبي حول الأوليات للفترة 2014-2017 خاصة مساعدة الإتحاد للجزائر في عدة مجالات منها العدالة والتشغيل و التنمية الإقتصادية(Rabhi,2013,p48).

أما في ما يخص برامج التأهيل ففي عام 2009، واستنادا إلى النتائج الإيجابية لبرنامج وميدا ، فإن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر قد تعمق في المواضيع ذات الأولوية منها: تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتنويع الاقتصاد، والتنمية الاجتماعية، والمياه، التعليم العالي والعدل.

و إن الجهود المبذولة في المجال الاقتصادي هي جزء من هذا السياق، وذلك تمشيا مع الأولوية الوطنية، وعليه أصبحت قضية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية قصوى، و بالمقارنة مع الإجراءات السابقة، ركز التعاون بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في هذا المجال على عدد من الأنشطة المحددة، وقد شملت هذه الأنشطة الهامة في مجال الجودة مع إيلاء اهتمام خاص لإتقان تكنولوجيات الإعلام والإتصال الجديدة (dossier de presse PMEII ,2010,p3-4) ، ومن أجل تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة فإن الاتحاد الأوروبي والجزائر قاما بتوسيع تعاونهما في هذا مجال بالتنويع الاقتصادي، بالموازاة مع تنفيذ أعمال ملموسة في الزراعة، الصناعات الغذائية والسياحة، وفي سياق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإن البرنامج للسنوات الخمس منذ 2010 بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يهدف إلى مرافقة مباشرة وغير مباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ إجمالي حوالي 57 مليون أورو موجه لدعم هذه الفئة من المؤسسات و دعم إنشاء رأسمال للحصول على التمويل، من خلال برنامج تأهيل PME2 (baeza et all,2011,p14).

برنامج التأهيل الجديد PMEII:

مع بداية 2009 تم التوقيع مع الإتحاد الأوروبي على برنامج جديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية PME2بقيمة 40 مليون أورو على عاتق الإتحاد الأوروبي، 04 مليون أورو على عاتق الدولة الجزائرية للفترة 2010-2015 وقد حددت الهدف العام لهذا البرنامج في(baeza et all,2011,p15-16) :

- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للاستفادة من الفرص عن طريق الاتفاقات الدولية وبالأخص التحضير لعقد الإنظمام لمنظمة التجارة العالمية.

أما الهدف النوعي فتمثل في:

- تعزيز الإنجازات للبرامج السابقة للمؤسسات التي إستفادت من عملية التأهيل.
- وضع نظام جودة – تقييس للمؤسسات لبعض الفروع بالتعاون مع الهيئات المعنية.

- دعم تطوير خدمات الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم لإنشاء أو تعزيز المراكز التقنية والمهنية للفروع.
- مساعدة المؤسسات والبرامج المعنية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم من أجل التحكم في تكنولوجيا المعلومات والإتصال داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دوافع البرنامج

تعود الأسباب الرئيسية لتصميم هذا البرنامج إلى نقص استعمال المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي تعبر عن مجموعة من الأدوات والأجهزة التي توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها ومن ثم استرجاعها، وكذا توصيلها بعد ذلك عبر أجهزة الاتصال المختلفة إلى أي مكان في العالم، أو استقبالها من أي مكان في العالم.

وفيما يتعلق باستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، فقد كشفت دراسة أجريت تحت إشراف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول تقدير استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتي تمثل الغالبية العظمى من المؤسسات الجزائرية حيث بلغت عينة الدراسة 500 مؤسسة جزائرية على النتائج التالية (Ministère de Poste et des TIC,pp48-55):

- قدر المعدل العام لأجهزة الكمبيوتر في عينة الدراسة ب 44,5% ، أي أقل من النصف، كما اتضح أن 16%فقط من المؤسسات غير مجهزة بأجهزة الكمبيوتر و تنوي شراء أجهزة كمبيوتر في المستقبل القريب، أما الباقي فليس لها أي رغبة في ذلك؛
- تبين من خلال الدراسة أن المؤسسات الجزائرية هي ضعيفة الاتصال بالانترنت، حيث بلغت معدلات الاتصال بالانترنت في المؤسسات المصغرة نسبة 19% ، أما في المؤسسات الصغيرة فقد بلغ معدل 24% في حين بلغ هذا المعدل 34% في المؤسسات المتوسطة، كما تتميز أغلب المؤسسات الجزائرية بعدم توفرها على مواقع الكترونية؛
- كشفت الدراسة أن 1% من العمال في المؤسسات الجزائرية هم مهندسين في الإعلام الآلي، و 5% هم تقنيين في نفس المجال، إضافة إلى أن 42% من المؤسسات قامت بتعزيز رأسمالها البشري في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال التدريب والتكوين؛
- بين التحليل حسب قطاع النشاط أن قطاعات البناء والصناعات الغذائية والصناعات التحويلية لديها أدنى مؤشرات استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أما قطاعات التجارة والتوزيع، النقل والاتصال والخدمات فقد عرفت أعلى المؤشرات.

من خلال هذه الأرقام يظهر جليا أن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يكشف كثيرا من التأخر، مما يستدعي الاهتمام الجدي بتشجيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من طرف هذه المؤسسات، وذلك نظرا للدور الهام الذي تلعبه في تحسين تنافسيتها وبالتالي تأهيلها لترقى إلى مستويات أفضل.

حالة تقدم البرنامج:

حيث تم القيام بالعمليات التالية:(عبد الكريم، 2011، ص147-148)

- وفقا لخبيرة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية م.ص.م **شهرزاد دهاش** فإن برنامج التأهيل PME2 قد حقق أكثر من 40% من أهدفه لحد الآن بإستهدافه بتأهيل 200 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة.
- إطلاق مناقصة ب 10,5 مليون يورو لإنشاء مركز للخبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد إجراءات اختيار هيئات تقييم المطابقة المستفيدة من دعم الاعتماد (ISO17025-ISO17020)
- إعداد سوق الخدمات ب 07 مليون يورو من أجل الدعم التقني للجودة.

وعليه نلاحظ أن ما يميز هذا البرنامج مقارنة بغيره من البرامج السابقة، وما يلاحظ عليه هو أنه يركز على الدعم التقني والاستثمارات اللامادية أكثر من تركيزه على الدعم المادي والمالي، كما أنه بخلاف البرامج السابقة والتي تتوجه إليها المؤسسات بطلبات الانضمام، فإن هذا البرنامج قد تم فيه تحديد عينة من المؤسسات المترسخة والقادرة على الاستفادة بشكل دائم من الدعم المقدم منه حتى يمكن ملاحظة نتائجه بوضوح، هذا كمرحلة أولى ليتم تعميمه على مؤسسات أخرى في مرحلة لاحقة، كما يستند هذا البرنامج على مقاربة شاملة ومفصلة لاحتياجات المؤسسات ودعمها على مواكبة التطورات في شتى المجالات، وتمكينها من التحكم باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إضافة إلى دعم المحيط الذي تنشط فيه، ودعم الجودة على مستوى هذه المؤسسات.

هذا ويبقى هذا البرنامج في مرحلته الأولى في إنتظار إنتهائه، إلا أنه يعتبر خطوة هامة نحو ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والنهوض بمستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبناء مجتمع معلوماتي وبالتالي التوجه نحو إنجاح مشروع إستراتيجية الجزائر الالكترونية، وعليه سوف نعرج على بعض نتائجه المتاحة في تقديمنا لنتائج برنامج ميدا وذلك لقلة المعلومات.

المبحث الثالث: دور برنامج ميدا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الجزائرية:

1- وصف عام لبرنامج MEDA لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة:

لقد تعهدت الجمعية الأوروبية بوضع هذا البرنامج الطموح لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة الخاصة في الجزائر، هذا البرنامج يهدف إلى تأهيل وتحسين القطاع الخاص بما يسمح وتكيفها مع متطلبات اقتصاد السوق **(زعباط ،2004، ص51).**

أ- أهداف البرنامج :

يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الجزائرية، وعلى هذا الأساس يرتكز برنامج الدعم على ثلاثة محاور **(Zine Barka, 2005, p31)**:

أولا- تحسين التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثانيا- دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل **م.ص.م.خ**

ثالثا- دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ب- توجهات البرنامج :

يستفيد من البرنامج كل من: **(سهام عبد الكريم، 2011، ص146)**

أولا- الأعوان الخواص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثانيا- الهيئات المالية والمشرفين الماليين الخواص

ثالثا- الهيئات وأجهزة الدعم للمؤسسة

ج- طبيعة التدخلات :

يتدخل البرنامج بطلب من المستفيد في شكل حصري للتمويل ب 80% من تكلف التدخلات التالية:

- المساعدة التقنية من أجل وضع الحلول واستخدام الوسائل المقررة لصالح المستفيدين
- تكوين مؤهل، تأهيل تقني إضافي، تكوين متخصص وتكوين المكونين لصالح المستفيدين.
- تدخل على مستوى التجهيزات وتطبيقات المعلوماتية موجه لإنشاء مؤسسات مالية متخصصة.

2-تحليل وتقييم لبرنامج MEDA:

من خلال تتبع المسار الذي مر به برنامج **ميدا** لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و من خلال النتائج المحققة و الدراسات التي أقيمت في هذا الشأن كانت النتائج كما يلي:

2-1- تحليل و تقييم لنتائج سير عمليات التأهيل:

كانت نتائجه على النحو التالي:

أ- في ما يخص درجة تقدم المؤسسات في مسار التأهيل:

الشكل01: نسبة تقدم م.ص.م.خ في سير عملية التأهيل من إجمالي 658 مؤسسة

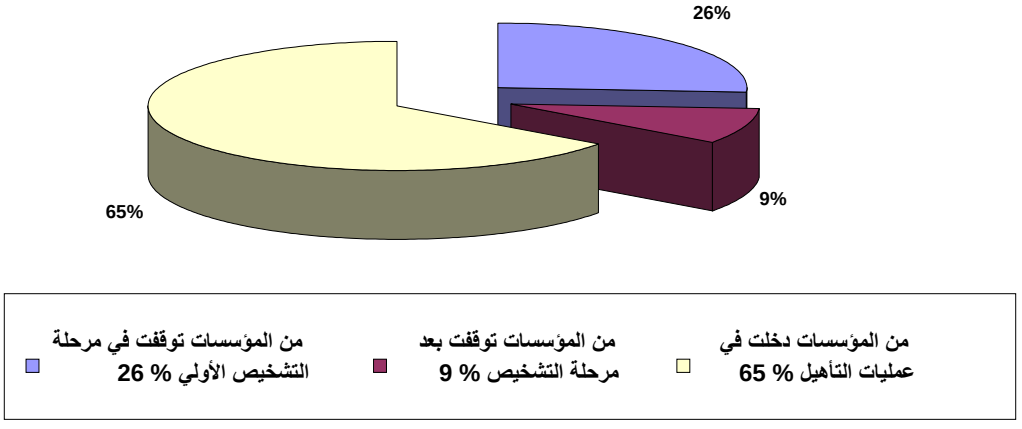

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية **م.ص.م.خ** المكلفة بتسيير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نلاحظ من بين 685 مؤسسة صغيرة و متوسطة التي سبق لها و أن قامت أو دخلت في عملية تشخيص أو تشخيص أولي نلاحظ أن**(سهام عبد الكريم، 2011، ص145)**:

- **61** مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة (أي **9%**) لم تتعدى مرحلة التشخيص.
- **179** مؤسسة (أي **26%**) توقفت عن العملية بعد مرحلة التشخيص الأولي .
- **445** مؤسسة (أي **65%**) دخلت في عملية و مسار التأهيل.

و يرجع الأسباب الرئيسية للمؤسسات التي تخلت عن العملية إلى :

- تردد صاحب المؤسسة في مواصلة العملية .
- عدم وجود شخص كفؤ و قادر في المؤسسة على إتمام أول عملية تأهيل على مستوى المؤسسة.
- صعوبة و استحالة التمويل من طرف المؤسسة للعملية.

- أما في ما يخص برنامج PMEII فقد سجل كمرحلة أولية لغاية جويلية 2012 ما يقارب 175 مؤسسة قامت بعملية تشخيص، ودخلت مباشرة في عمليات التأهيل، ونلاحظ ضعف النسبة وذلك راجع لكون هذا البرنامج هو من يقوم فيه بتحديد عينة من المؤسسات المترسخة والقادرة على الاستفادة بشكل دائم من الدعم المقدم منه حتى يمكن ملاحظة نتائجه بوضوح، ولكن العملية لازالت جارية.

ب- فيما يخص عدد العمليات المحققة بالمقارنة بعدد المؤسسات:

الشكل02: عدد المؤسسات وعدد عمليات التأهيل من بين 445 مؤسسة

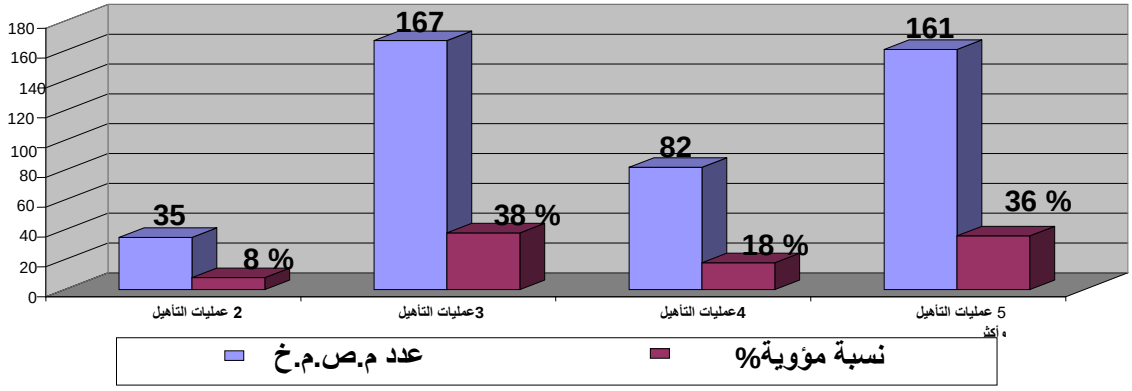

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية **م.ص.م.خ** المكلفة بتسيير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة.

نلاحظ أن **92%** من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تخطت على الأقل عمليتين للتأهيل، من بينها **36%** من مجموع المؤسسات التي دخلت في عملية التأهيل تعدت **05** عمليات للتأهيل، و **18%** أنجزت **04** عمليات، و **38%** أنجزت **03** عمليات للتأهيل، بينما **08%** من المؤسسات لم تتعدى عملتين للتأهيل. ومن هنا يمكن القول أن معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة التي دخلت في عملية و مسار التأهيل هي مهتمة بهذه العملية بدون النظر إلى المؤسسات التي تخلت عن التأهيل منذ العملية الأولى، كما يجب التنويه إلى أن مجموع كل هذه

العمليات للتأهيل التي تمت قد تمت في إطار البرنامج إي برنامج **ميدا** ولم تدخل فيها العمليات التي قامت بها المؤسسات بنفسها في خارج البرنامج و التي قد تدخل ضمن نشاطها المعتاد في تحسين أدائها السنوي منذ نشأتها. و يمكن التنويه إلى أن هناك عمليات هي بصدد تنفيذها في الوقت الحالي ولم يتم إدراجها في هذا في النسب المعطاة آنفا.

ت- في ما يخص تقسيم المؤسسات المؤهلة حسب قطاع النشاط

الشكل03: تقسيم عدد المؤسسات المؤهلة حسب قطاع النشاط من بين 445 مؤسسة

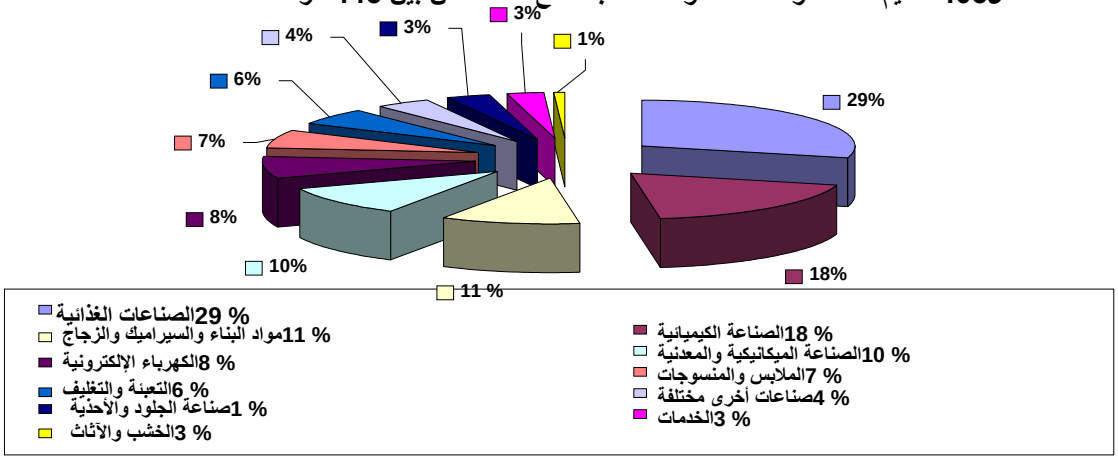

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية **م.ص.م.خ** المكلفة بتسيير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن القطاعات الأكثر ملاحظة هي (الصناعات الغذائية، كيميائية، مواد البناء و الميكانيكية، و التعدين) هي تبين حيوية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في هذه المجالات وهي أكثر تواجد في السوق لأن:

- الأغذية ومواد البناء تعبر عن تلبية الطلب المتزايد من جانب السوق والحاجة إلى منتجات ذات نوعية جيدة.
- وفي هذه المجالات الأربع حسب تقرير الخبراء لديها رؤساء أكثر ديناميكية.

الصناعات الكيميائية و خاصة الصناعات الصيدلانية وجدت إهتماما أكبر من طرف الدولة.

- أما في ما يخص برنامج التأهيل PMEII فكان تقسيم المؤسسات المؤهلة للفترة 2010-2013 حسب النشاط من إجمالي 200 مؤسسة كالتالي: قطاع البناء والأشغال العمومية و المياه 53%، قطاع الصناعة 29%، قطاع الخدمات 12%، قطاع النقل03%، قطاع السياحة والفندقة 02%، قطاع الصيد البحري01%، وعليه نلاحظ إستحواذ قطاع البناء والأشغال العمومية على نسبة كبيرة من مجموع المؤسسات المؤهلة ذلك أغلب المؤسسات النشطة في الجزائر تمثل هذا القطاع بالإضافة إلى إهتمام الدولة بهذا القطاع من خلال برامج التشييد التي أطلقتها في مجال البناء (2 مليون وحدة سكنية جديدة في آفاق 2014) والأشغال العمومية (مشاريع السكك الحديدية، والطرق السيارة شرق-غرب للشمال والهضاب العليا على ما يزيد عن مسافة 1300كلم، ثم تليها قطاع الصناعة كالصناعات الغذائية و الصناعات الصيدلانية والصناعات الميكانيكية وصناعة النسيج والجلود وهذه القطاعات عرفت حيوية مؤخرا باعتبارها قطاعات قد نجحت في عمليات التأهيل السابقة، وكذلك إهتمام الدولة بها لامتصاصها جزء كبير من اليد العاملة، ولتقليل الواردات منها خاصة أنها

عرفت ارتفاع محسوس في فاتورة الواردات لهذه القطاعات، و الزيادة من مساهمتها في القيمة المضافة في حدود 10% في آفاق 2015 (Benzaïd,2013,p37) وكذلك لتأهيلها تكنولوجيا لجعلها أكثر تنافسية على المستوى الإقليمي والدولي (حيث يتوقع Philippe Ausseur خبير مشارك مع شركة Ernst & Young أن تولد التكنولوجيا 02% في النمو خلال عام 2015 في الجزائر)

ث-في ما يخص تقسيم نوع عمليات التأهيل حسب المجالات

الشكل04: تقسيم أنواع عمليات التأهيل حسب المجالات ل 445مؤسسة مؤهلة من أجل 896 عملية تأهيل إجمالية

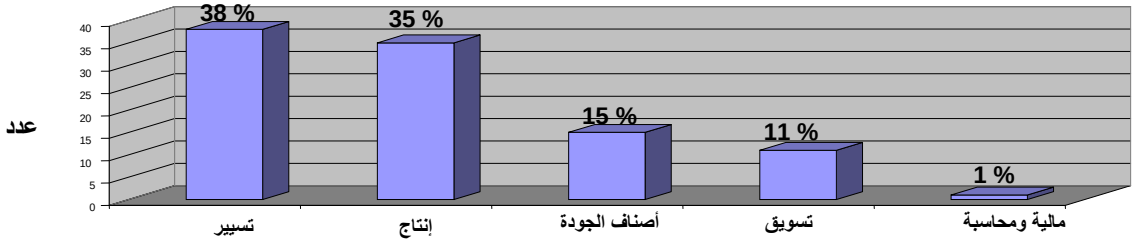

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية **م.ص.م.خ** المكلفة بتسيير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة.

نلاحظ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي هي حديثة النشأة و أقل تركيب، العملية الأولى الأكثر أهمية بالنسبة لها هي التسيير (التنظيم خاصة) و تسيير الإنتاج، هذه المؤسسات هي أكثر حاجة للعمليات المتعلقة بالتسيير و الإنتاج من أجل التوسع أكثر و بسرعة في الإنتاجية. فنلاحظ أن **38%** من مجموع عمليات التأهيل ماعدا العمليات المتعلقة بالتمويل على مستوى **445** مؤسسة قامت بالتأهيل هي متعلقة بالتسيير ثم تليها **35%** عمليات إنتاج و **15%** للجودة و **11%** للتسويق ،و **01%** للمالية و المحاسبة.

ث- توزيع عمليات التأهيل حسب المجال و السنة

الشكل5:توزيع عمليات التأهيل حسب المجال والسنة لأجل 896عملية

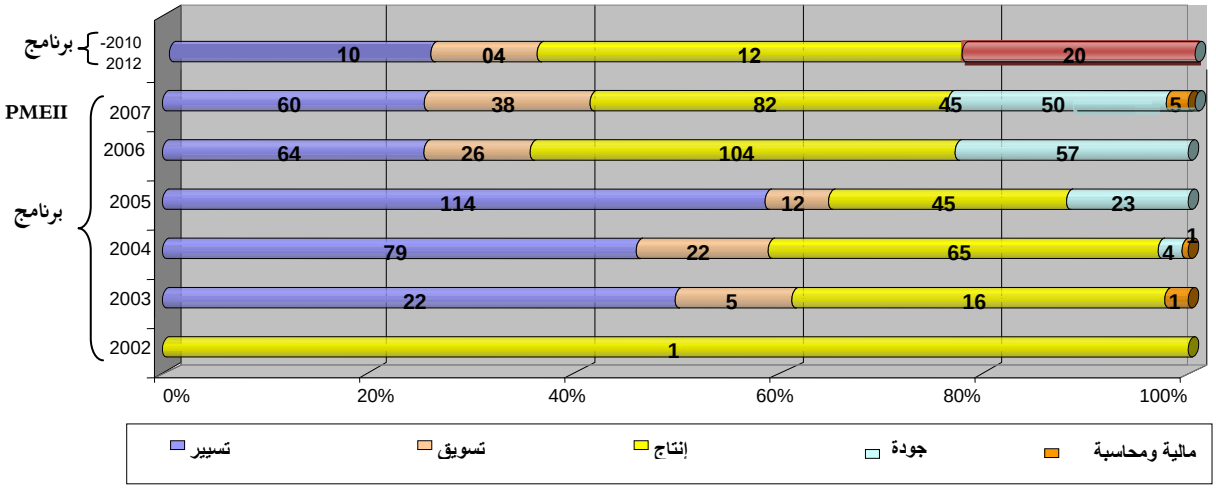

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية **م.ص.م.خ** المكلفة بتسيير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة.

نلاحظ أن عمليات التأهيل المتعلقة بالتسيير و الإنتاج هي الأكثر تحقيقا خلال مدة البرنامج من **2000** إلى **2007** و نجدها بكثرة في المؤسسات التي كانت سباقة في التأهيل منذ بدايته، هذه المؤسسات كانت تعاني و بشكل ملفت لصعوبات تسييرية وصعوبات في الإنتاج أما المؤسسات التي كانت تعاني من صعوبات في العمليات الأخرى من جودة، و تسويق، و مالية كانت متحفظة في البداية في الدخول في عملية التأهيل.

ج-تطور و توزيع عمليات التأهيل حسب السنوات

الشكل6: تقسيم عمليات التأهيل حسب السنوات من بين 896 من 2001-2008

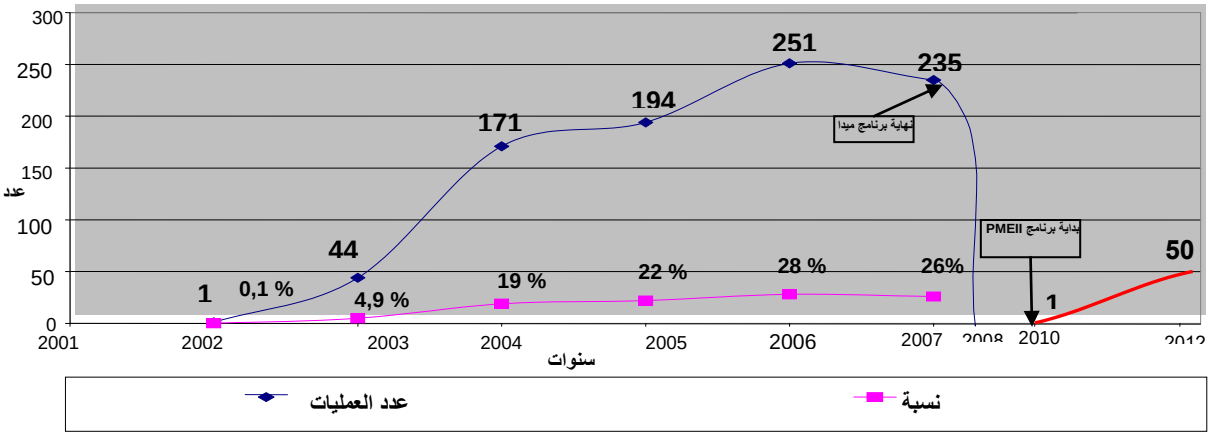

المصدر:- من إعداد الباحث بالإعتماد على منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية **م.ص.م.خ** المكلفة بتسيير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المنحنى يمثل الفترات الموافقة لإنشاء وتحسين المرافق، والأدوات المستخدمة وأساليب التقرب من بداية البرنامج 2001 إلى غاية إنتهائه 2008 :

- من أواخر **2003** إلى **2004** كان هناك تركيب و إنشاء تدريجي للسرايا(les antennes) الجهوية و ارتفاع نشاطاتها مما أدى إلى زيادة العمليات التأهيل من**44** عملية في نهاية **2003** إلى **216** عملية في **2004**.
- في الفترة **2005/2004** نلاحظ ضعف في عدد العمليات بسب التوقف بالتعامل بنظام عقد/متعهد بالتمويل و الإنتقال إلى التعامل بنظام التعاقد من اللجنة و الإنتظار ريثما يتم تحديد مركز خبرة عن طريق إعلان مناقصة.
- نلاحظ أن فترة **2006/2005** تصادف الذروة و بعدها في **2007** يبدأ في التراجع.

- أما في ما يخص برنامج التأهيل PMEII فنلاحظ خلال الفترة 2010-2012 تمت فقط 50 عملية، وضعف النسبة راجع لكون البرنامج لازال في بدايته، وأن البرنامج كما هو معروف عنه أنه إهتم أكثر بوضع تسهيلات في ما يخص تكنولوجيا الإعلام والإتصال، وإهتم كثيرا بالتكوين وبمرافقة مؤسسات الدعم(baeza,2012,p14-17).

ح-توزيع خبير/أيام حسب المجالات على كل عمليات التأهيل

الشكل07: توزيع خبراء/أيام حسب المجالات من أجل 1373 عملية لإجمالي 20907 خبراء/أيام

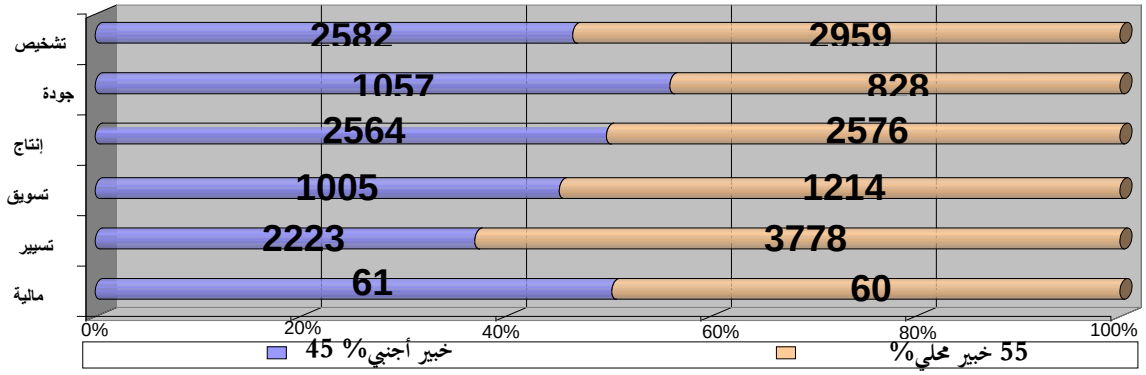

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية **م.ص.م.خ** المكلفة بتسيير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من مجموع **1373** عملية(**477** تشخيص+ **896** عملية تأهيل) محققة على **445** مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة، فإن عدد (خبير/أيام) المحلي هو أكثر من الخبراء الأوربيين و ذلك لأن:

- كثير من التشخيصات و عمليات التأهيل فيما يخص التسيير قد تمت من طرف خبراء محليين.
- كان هناك إستعانة بالخبراء الأوروبيين في حالة عدم وجود ذوي خبرة محلية في موضوع ما، وفي هذه الحالة فإن الخبير الأوروبي كان دائما يعمل جنبا إلى جنب مع خبير جزائري لنقل ما لديه من خبرة للخبير الجزائري.
- الملاحظ أنه كان هناك إعتماد كبير و تشجيع للخبير المحلي ذوي الكفاءات في القيام بعمليات التشخيص و التأهيل و ذلك لدرايتهم الجيدة بمحيط الأعمال في المؤسسات الجزائرية و نمط تسييرها، و بالتالي ترسيخ الجهود الجزائرية و إعطائها الأهمية القصوى، و إكتساب خبرة جديدة للخبراء المحليين و الجهات الوصية في المجالات الغير ملمين بها أكثر و بالتالي الإعتماد على هذه الخبرة مستقبلا في عمليات التأهيل.

- و الآن نستعرض توزيع الخبراء/أيام لبرنامج PMEII

الشكل08:توزيع خبراء/أيام حسب المجالات من بين إجمالي 6583 عملية

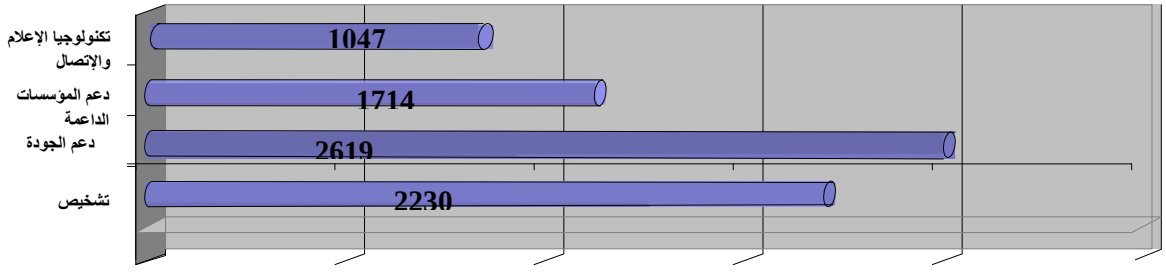

Source : dossier de presse, 2012, les actios de mise à niveau dans le domaine de TIC programme PMEII, Algérie. www.algerie-pme2.dz .

نلاحظ أن تدخل الخبراء بالأيام كان في مجال الجودة ب2619 خبير، ثم تليها مجال التشخيص، ثم مجال دعم المؤسسات الداعمة، ثم مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال، ذلك وحسب خبراء الوكالة الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(dossier de presse,2013,p4-5) فإن دعم الجودة والمؤسسات الداعمة بما فيها المؤسسات ذات الطابع التقني كلها تصب في مصلحة دعم تكنولوجيا الإعلام والإتصال في المؤسسات المؤهلة، وذلك هو الهدف الرئيسي الذي جاء به البرنامج، وما ميزه عن برنامج ميدا بإهتمامه أكثر بالجانب التكنولوجي.

خ- توزيع عمليات التأهيل حسب الجهة:

الشكل09: توزيع المؤسسات المؤهلة حسب الجهة منبين 445 مؤسسة

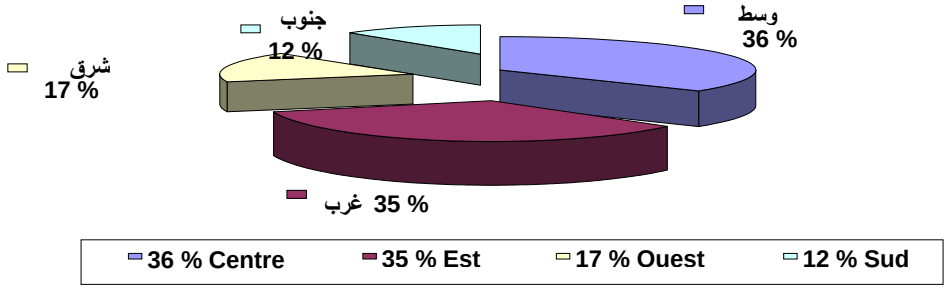

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية **م.ص.م.خ** المكلفة بتسيير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

نلاحظ أن أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من عمليات التأهيل تقع في الوسط و الشرق، ذلك لأن و بالرجوع إلى نشرية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنجد أن أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية تقع في الوسط و الشرق فهي أكثر إستفادة، أما في ما يخص الجنوب فضعف النسبة راجع إلى وجود سارية(ANTENNE) واحدة على مستوى الجنوب الشاسع ككل و ذلك في ولاية غرداية مما يصعب عملية إنظمام و الإنخراط للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في عملية التأهيل لبعد المسافة عن السارية وقلة المعلومات عن البرنامج.

2-2 تحليل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جانب التكوين:

لدينا الآن العالم يتغير ويتعين على الشركات أن تتوقع وتبتكر و إن هذا التغير السريع في هذا السياق، قد جعل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية **م.ص.م.خ** من خلال برنامج التأهيل، تقديم تدريب خاص وبحيث تركز و بشكل خاص على اكتساب الخبرات والمعارف التي تكون مفيدة لتنمية رأس المال البشري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

والهدف من هذا البرنامج هو توفير أفضل الحلول وتوفير التعليم، وفي الوقت نفسه تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الوصول إلى شبكة هائلة من التبادلات والممارسات التي وضعتها، و المؤلفة من المحاضرين والخبراء المدربين والممارسين، وغيرها من المؤسسات الدولية والمحلية المتخصصة في مجال تدريب رجال الأعمال والمدراء التنفيذيين.

من مجموع **250** عملية تكوين حققت خلال مدة البرنامج لوحظ أنه هناك ثلاث أنواع من التكوين التي جرت:

أ- التكوين العام والتوعية:

إقامة حلقات دراسية للتوعية و / أو التدريب على مواضيع عامة، خاصة ما يتعلق منها بالإدارة.

هذه الحلقات الدراسية وقعت داخل المؤسسات نفسها، أو مابين مشاركين من مختلف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، **159** حلقة دراسية تم في إطار هذا النمط من التدريب.

ب- التكوين الخاص:

نخص بالذكر هنا أساسا التكوين التقني، و ذلك من أجل تدارك الإحتياجات الخاصة و الأكثر أهمية و الملاحظة من طرف الخبير على مستوى المؤسسة خلال عملية التشخيص أو خلال أي عملية تأهيل، و هذا التكوين قد يكون قصير أو طويل المدة حسب الحالة. وفي هذا الصدد فقد تم ما يقارب **21** ملتقى تكوين نظم في هدا النمط من التكوين الخاص.

ت- تكوين/ إستشارة (2+1)[3]:

التكوين يتم على مستوى قاعة محاضرات لمدة يومين ثم يليه يوم إستشارة خاص بكل مؤسسة مشاركة، بحيث يشارك في كل دورة تكوين من هذا النوع على الأكثر **05** مؤسسات و يحظر مشاركين من كل مؤسسة وذلك لإعطاء الوقت الكافي لمناقشة كل المسائل المطروحة و الإلمام بها أكثر وبالتالي الخروج بنتيجة إيجابية للمشاركين. و في هذا الصدد فقد أقيم ما يقارب **70** دورة تكوين من ها النمط، **و350** مؤسسة قد إستفادت من ذلك.

و الآن نستعرض تقسيم مجموع عمليات التكوين حسب نمط التكوين المعتمد في الرسم البياني التالي:

الشكل10: توزيع عمليات التأهيل حسب نمط التكوين من بين 250 عملية

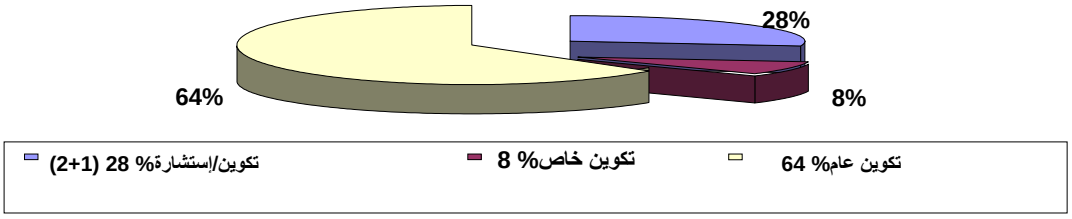

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية **م.ص.م.خ** المكلفة بتسيير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة.

نلاحظ أن **64%** من مجموع عمليات التكوين حصلت من النمط الأول (تكوين عام)، بينما **28%** حصلت من النمط الثالث، و **8%** من النمط الثاني، و ذلك لأن معظم المؤسسات تعاني من مشاكل جوهرية تستدعي تكوين من النوع الأول (تكوين عام و توعية) و بعدما تستكمل هذا النوع من التكوين تذهب إلى تكوين أكثر تركيز لمعالجة المشاكل الأكثر تطورا أي تكوين من النمط الثالث (تكوين+إستشارة)، وبعدها تذهب إلى معالجة المشاكل الأكثر دقة (تقني) من خلال التكوين من النمط الثاني (تكوين مختص)، و يجدر الإشارة أن في النمط الأول تعالج عدد كبير من العمليات و المواضيع أكثر من النمطين الآخرين و لكن بدون التعمق و بشكل سطحي أكثر.

[3] (2+1) معناه (يومين من التكوين + يوم إستشارة)

2-3- تحليل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تسهيلات الحصول على التمويل :

تسهيلات الحصول و الوصول إلى التمويل تحققت من خلال **191** عملية مقسمة على ثلاث أهداف و التي أدت إلى خلق عدة أنواع مختلفة من الخدمات المحددة:

أ- من أجل دعم و إنشاء المؤسسات المالية المتخصصة و البنوك: العملية أدت إلى تمويل غير مباشر من أجل إنشاء و تطوير **05** مؤسسات متخصصة في هذا الشأن (منها *Finalep, Sofinance , , Arab Leasing....*)، الهدف هو إعطاء القطاع الخاص من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إمكانية العثور على التمويل الخارجي لتلبية احتياجاتها الإنمائية. النتائج بالقياس إلى هدف إنشاء أو دعم كل من المؤسسات المالية المتخصصة و المصارف، وعليه نستطيع أن نحدد أن هناك **20** عملية قد تمت في هذا الإطار.

ب- من أجل هدف التأهيل المحاسبي و المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

و في هذا الإطار كان الهدف: تحسين و وضع أسس الوظيفة المحاسبية و المالية في المؤسسة وكانت عدد العمليات **16** عملية في هذا الصدد، تحسين و وضع إجراءات التسيير المالي و كانت عدد العمليات في هذا الصدد **06** عمليات، و ضع أسس المحاسبة التحليلية وكانت عدد العمليات **05.**

ت- من أجل هدف دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للحصول على التمويل:

إن المنهجية المستعملة و المتعلقة بهذا المجال أسفرت عن:

- تقديم المساعدة التقنية لوكالات الضمان ما مجموعه **07** عمليات تمت في هذا الخصوص.
- تحضير دراسات مالية و إقتصادية و تقنية ما مجموعه **133** عملية في هذا الصدد.
- إنشاء نظام Cotation d'entreprise ما مجموعه **04** عمليات في هذا الصدد.

إن التصنيف الإجمالي بالنسبة لكل قطاع هو على النحو التالي:

الشكل11: توزيع عمليات التسهيل للإنخراط في التمويل حسب قطاع النشاط

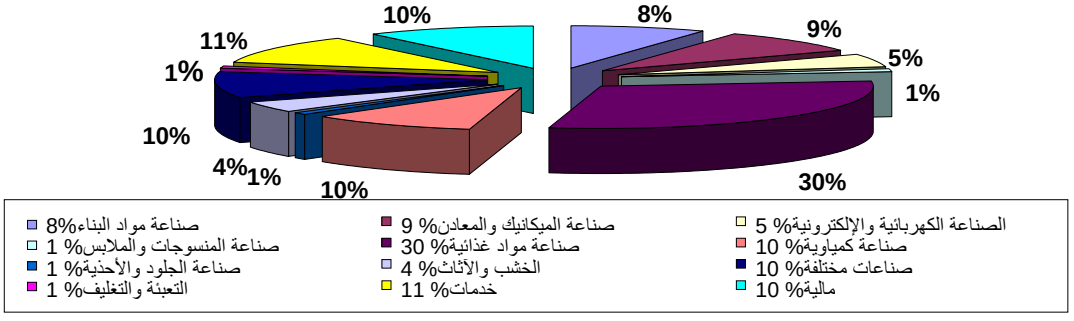

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية **م.ص.م.خ** المكلفة بتسيير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

نلاحظ أن قطاع الصناعة و المواد الغذائية قد إستحوذ على نسبة مرتفعة من مجموع العمليات المتعلقة بالتسهيل الحصول على التمويل ب **30%** عن القطاعات الأخرى ثم يليه قطاع المنسوجات ب **11%** ثم تليه القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة.

2-4 تحليل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ما يخص بيئتها:

بالإضافة إلى الهدف العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية **م.ص.م.خ** في مرافقة ورفع مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، فإنه لا ينبغي أن تطغى على البيئة التي تحيط بها بيئة لا تسمح بتطوير و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

السعي إلى تحسين البيئة المؤسسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الجزائرية، هي قبل كل شيء واجب وطني أكثر من نتائج.

بدون الانحراف عن الأهداف الأساسية المسطرة من طرف البرنامج، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية **م.ص.م.خ** في مل يخص بيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وضعت خطيين توجيهيين:

أ- البحث عن معلومات لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إعلام عنها = **نتيجة1:** و هي معلومات من أجل و حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ب- تنمية خدمات الدعم المساندة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة= **نتيجة2** : و هي تنمية خدمات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الشكل 12 : بيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إطارها المنطقي

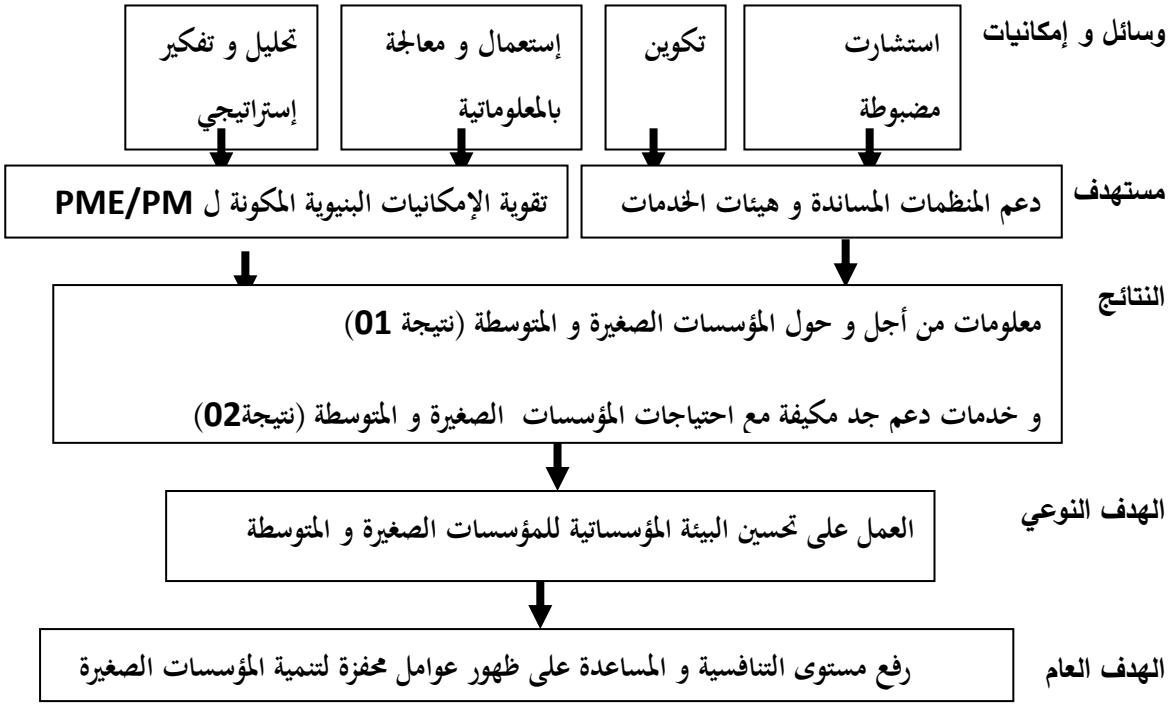

المصدر: من إعداد الباحث

و الآن سنستعرض تأثيرات بعض الهيئات المؤسساتية على بيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و على المعلومات من أجل و حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و على تنمية خدمات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجدول التالي بعد دخولها في عملية التأهيل:

الجدول 01: تأثيرات بعض الهيئات المؤسساتية على بيئة PME

الهيئات المؤسسية	التأثير على بيئة PME/PMI	معلومات من أجل و حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	خدمات الدعم المساندة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
الجمعيات المهنية للفروع	+	++	++
منظمات أرباب العمل متعددة القطاعات	++	+	+
غرف التجارة والصناعة	+	++	++
بورصة المناولة والشراكة	+	++	++
المجلس الاستشاري الوطني لتشجيع م.ص.م	++	++	+
مراكز الدعم التقني		+	++
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية م.ص.م.خ	+	++	++
مديرية تنافسية م.ص.م	++	++	
مديرية الإحصائيات ونظام المعلومات		++	+
المديرية العامة للحرف والمهن	++	++	+
المديريات الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقليدية		++	++

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية **م.ص.م.خ** المكلفة بتسيير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة

(+) : مساهمة جيدة, (++) : مساهمة قوية

نلاحظ أن كل الهيئات لها تأثير على مختلف جوانب بيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك حسب درجة تفاعلها و علاقتها ببيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بعضها لا يؤثر أبدا فمثلا المدراء الولائيين لديهم تأثير قوي في ما يخص المعلومات وخدمات الدعم وليس لديهم أي تأثير في ما يخص التأثير على بيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأن ليس لديهم أي سلطة تدخلية في بيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثلا مثل البنوك.

المبحث الرابع: الإستنتاجات والتوصيات

1-الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة برنامج ميدا :

بعض هذه الدروس تتصل بإدارة البرنامج ، وبعضها الآخر ينطوي على نهج ومعالجة مشكلة تنمية و تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ- عن البرنامج نفسه:

- تجربة صعبة في البداية، لأسباب تتعلق بالكفاءة ، وإدارة البرنامج ينبغي أن تكون مستقلة إلى حد كبير مما و يترافق ذلك مع ترتيبات الاتصال مع المستفيدين.
- الاستقلال الذاتي للوزارة في تعيين الخبير الدائم الجزائري أمر في غاية الأهمية، ويمثل ضمانا للنجاح من أجل أحسن سيرورة لأنشطة البرنامج،و الملاحظ أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية م.ص.م.خ كانت قادرة على توظيف الموارد، و الأشخاص المختصة ، و بعد اختيار دقيق ؛ و بالنسبة للمستفيد (المؤسسة) لم يكن هناك أي تدخل خارجي وتم الاستفادة من الخدمات بطريقة شفافة حسب شهادة كل أعوان الوكالة الوطنية لدعم وتنمية م.ص.م.خ.
- استخدام أدوات الإدارة الحديثة في تسيير البرنامج من جمع دوري للمعلومات و تخزينها .
- الاجتماعات التي كانت تعقد داخل الوكالة أدت إلى تدارك الأخطاء الواقعة في بداية البرنامج وتصحيحها، و تكوين الخبراء و خاصة الجزائريين.
- وأخيرا ، يجب تعزيز الاتصالات الداخلية ، و خاصة الاتصال بين الخبراء فقد أعطيت منذ البداية بوصفها أنها جزءا أساسيا من الإدارة الفعالة من حيث المبدأ ، لوحظ انه كلما كان هناك فشل داخلي على مستوى اتخاذ أي إجراء أو قرار ، يمكن إعتبار سبب ذلك إلى حد كبير إلى عدم وجود للاتصال.

ب- عن الإشكالية ونهج حلها:

- أهم درس في مثل هذا النوع من البرامج بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني المعني ، هو أن تكون لديها اتصالات جيدة، فيجب أن يكون الإتصال مستمرا و خاصة بالطرق الحديثة، إنشاء موقع على شبكة الانترنت، الإتصال بالصحافة و التلفزيون و إقامة ملتقيات جامعية للتعريف بأهداف البرنامج و طرق عمله، و الإتصال حسب الفئة المستهدفة، ولهذا فالإتصال له دور هام وفعال جدا في مثل هذه البرامج لسيره على أحسن وجه.
- معاملة المستفيدين بطريقة جيدة، ومن المهم جدا تلبية احتياجاتهم، و إنها لا تكون بالضرورة مطابقة لطلباتهم كليا، وإن جزء كبير من عمل الخبراء والسرايا هو التفاوض مع الشركات وإقناعهم بالفرص التي يمنحها البرنامج لشركاتهم.
- التدريب هو عنصر هام من عناصر البرنامج : يبدأ بإبلاغ قادة المؤسسات وتكوينهم على الإدارة الحديثة، وهو أيضا جزء لا يتجزأ من جميع إجراءات التأهيل.
- العلاقة الأساسية ما بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستدعي تضافر الجهود من قبل كل الأطراف و خاصة الوزارات المعنية، وذلك بتمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الحصول على جزء من صفقات المشاريع المطروحة و التي غالبا ما تظفر بها الشركات الكبرى و ذلك عن طريق المقاولة بالباطن، و كذا خلق رأس مال مخاطر لضمان هذه الشركات لدى البنوك.

2- التأثير و توصيات:

أ- التأثير: هناك عدة دراسات أقيمت في هذا الشأن و أهمها تلك الدراسة المعداة من طرف الخبيرين الأوربيين **Mr Michel BOIDIN** و **Mr Philippe GILLE** برعاية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية الجزائرية و اللجنة الأوربية (**commission Européenne**) و الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 2011 تحت عنوان « Analyse de l'impact de la mise à niveau sur les entreprises industrielles Algériennes » و التي مست ما يقارب **609** مؤسسة صغيرة و متوسطة مستها عملية التأهيل في ما مجموع **1429** عملية (**1429** عملية تأهيل) ، و التي تم طرح عليها ما يقارب **716** سؤال ما بين مقابلة مباشرة ، و أسئلة مفتوحة و أسئلة مغلقة محدودة وغير محدودة، و لقد تمت الإجابة بنسبة **100%** بالنسبة للمقابلات المباشرة، و أما الأسئلة المتبقية فقد تم الإجابة عنها من طرف **70%** من المؤسسات و **30%** المتبقية من المؤسسات منها من لم تجب على كافة الأسئلة و منها من إمتنعت عن الإجابة، و كان الهدف في المقام الأول من هذه الدراسة دراسة تأثيرات عمليات التأهيل و تتبع مسار التأهيل، و تجميع أكبر قدر ممكن من البيانات حول المؤسسات و حول العمليات المنتهجة، و من أجل بناء قاعدة بيانات، و في المقام الثاني بعد ذلك القيام بتحليل أولي سمح بتحديد أهم الخصائص لعمليات التأهيل و المؤسسات من أجل التحضير للتصنيف العملي.

تحليل الإستبيانات سمح بإستخلاص أهم النتائج التالية:

- أولا التأهيل يسمح بالإختلاف، أي هناك تغيير على مستوى المؤسسات التي مسها التأهيل.
- هذا التأثير الإيجابي كان ملموسا أساسا في التطور التسييري؛ تنظيم المؤسسة، وكذلك إلزام الأفراد بقرارات التأهيل يساهم في جعل المؤسسة أكثر ديناميكية.
- بالنسبة للعديد من رؤساء المؤسسات فإن عمليات التأهيل لازالت لم تدرك إلى حد كبير على مستوى المؤسسة في ما يخص الجودة الشاملة و التي من شأنها خلق قيمة مضافة للمؤسسة.
- بالنسبة لعدد من رؤساء المؤسسات فإن تنافسية (أو الموقف التنافسي) للمؤسسة تبقى صعبة بربطها بفوائد التأهيل.
- الإنشغالين الكبيرين المعبر عنهما من طرف جميع المؤسسات يتعلقان بالآجال و التمويل.
- بعض المؤسسات تعتبر أن برنامج التأهيل المقترح من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية م.ص.م.خ لا يلبي أهم إنشغالاتهم.

ب-التوصيات:

هذه التوصيات يمكن تقديمها لثلاث فئات :

أ- توصيات في فائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

- تطوير خدمات الدعم بالنسبة لها و التي تمكنها من مواجهة تطورات السوق، و التي تجعلها شيئا فشيئا مع نظيراتها الأوروبية، و تضعها في خط في المدى المتوسط و الطويل على مسار التطور للتنافسية.
- ترقية الشراكة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و المؤسسات الأوروبية من جهة و المؤسسات المغاربية من جهة أخرى، و التي تعتبر منفذا مباشرا لأسواق دول هذه المؤسسات و خاصة الأوروبية، وتمكنها من تطوير تنافسيتها، و القدرات التسويقية، و يجب تطوير و الإكثار من العمليات و الملتقيات الهادفة لهذه الشراكة بالتعاون مع المؤسسات و الجمعيات الجزائرية و الأوروبية المتخصصة في ربط علاقات الشراكات الإقتصادية.
- صرامة في إنتقاء المؤسسات، بحيث يجب إنتقاءها حسب الشروط المذكورة للإستفادة من البرنامج.
- الحصول على إنخراط و إندماج حقيقي لرئيس المؤسسة في العملية، كما لاحظنا في تحليل عمليات التأهيل هناك بعض المؤسسات لم تكمل أو توقفت عن التأهيل بسبب هذا المشكل، بالنسبة للمؤسسات التي هي في طور النمو فإن إلزامها العملي في العمليات يعتبر إلزاميا.
- تحسين متابعة المؤسسات أثناء العمليات، حيث يتم في هذا الإطار تنظيم وسائل متابعة العمليات، وكذا تنفيذ متابعة سيرورة و تسلسل العمليات من خلال السرايا(les antennes) .
- الرفع من مرافقة المؤسسات بعد عمليات التأهيل.

ب- توصيات لفائدة قطاع المالية:

- التأجيل الضريبي، فالصعوبة الرئيسية التي تعيق و بقوة الحوار بين البنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي غياب موثوقية الوثائق المحاسبية التي تقدمها المؤسسات إلى البنوك من فواتير وسجلات محاسبية، ومنه يجب أن يكون هناك تأجيل ضريبي للسماح للمؤسسات بتقديم وثائق محاسبية جد موثوقة و خالية من التلاعبات إلى البنوك.
- تعاون متقارب بين الأعوان، فالوسائل الموضوعة تحت تصرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل الحصول على التمويل هي تعني أو مرتبطة أولا و قبل كل شيء بشركائهم الماليين من بنوك و هيئات ضمان، المنظمات المهنية، و بالتالي فيجب عليهم أي الشركاء الماليين تقديم مختلف المنافع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و التي من بينها تقديم أحسن مقاربة للمواقع الإقتصادية من المؤسسات و بالتالي تخفيض المخاطر و تقديم أحسن الخدمات و بالتالي سيكون من المهم تشجيع إنشاء هياكل مرتبطة بين مختلف الأعوان الماليين و المؤسسات.

- إنشاء رأسمال إستثماري و شركات الرأس المال المخاطر، و ذلك من أجل تنشيط السوق المالي، و بالتالي فهي مقاييس مفيدة جدا يجب أن تتبع و بسرعة، وهذا ما تضمنه قانون المالية لسنة 2008 و المقترح من طرف وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التقليدية.
- تقديم تسهيلات في منح القروض من طرف البنكيين و إعلامهم بجميع التسهيلات المقدمة للمؤسسات في إطار هذا البرنامج .

ت- توصيات لفائدة بيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

- تقوية الفروع الإنتاجية المحلية.
- تعزيز و مساعدة هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تسهيل تموقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الأسواق الأورو متوسطية.
- تعزيز الجمعيات المهنية التي تجمع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى القطاعي و الجهوي.
- تنمية دورات التكوين المهني و خلق التخصصات المطلوبة، و في هذا الإطار سيكون من الأنسب تطوير شراكات مع معاهد تكوين متخصصة من الخارج.
- تنمية الإستعلامات و المعلومات المتبادلة، فالهدف هو تقليص التناقضات التي تنتج غالبا من خطأ المعلومات، وتطبيق قاعدة بيانات تسمح بمتابعة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تطوير شبكة معلومات تنتج و تبث بيانات تكنولوجية، تجارية ، قانونية...الخ.

خاتمة:

إن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر قطاع مهم جدا في التنمية فهو يمثل ما يقارب 75% من إجمالي القيمة المضافة خارج المحروقات، و أن في هذا القطاع ما يقارب 78% منه هو مؤسسات صغيرة و متوسطة خاصة تنشط في مجالات حساسة كالصناعات الغذائية و النسيجية و الصناعة، و أن برنامج ميدا في شطره الموجه لدعم و تنمية هذه الفئة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار إتفاق الشراكة مابين الجزائر و الإتحاد الأوروبي ، فقد حظي بإهتمام كبير ،وقد مر بعدة مراحل كانت بدايتها متذبذبة ثم بدأت ملامح نتائجه تظهر على مستوى كل المحاور التي تضمنها من تأهيل لمختلف جوانب المؤسسة، و تدريب و عمليات خاصة بالتسهيل و الحصول على التمويل، ومن عمليات دعم و تنمية لبيئة هذه المؤسسات، و كانت نتائجه النهائية مذهلة بالمقارنة مع البرامج الأخرى للتأهيل و ذلك على مستو الرضا لدى المؤسسات من البرنامج حيث في تحقيق أجرته المفوضية الأوروبية، و الوكالة الوطنية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية م.ص.م.خ حول آثار عمليات التأهيل على مختلف جوانب المؤسسة، تبين أن معدل الرضا العام عن البرنامج و عن محاوره قد تعدت 70% من مجموع المؤسسات التي مسها التحقيق، و على مستوى النتائج المحققة و الناتجة عن مختلف المحاور تبين أن البرنامج قد حقق قسط كبير من أهدافه الجزئية و الكلية، حيث تبين في تقرير نهائي أعدته الوكالة الوطنية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية م.ص.م.خ أن أكثر من 70% من المؤسسات التي إستفادت من البرنامج قد حققت تقدما ملحوظا في تنافسيتها، و تغير جذري في نمط تسييرها وتحسن مختلف وظائفها للأحسن، و تحصلت على تدريب عالي، وساعدها كذلك

بيئتها التي تنشط فيها أصبحت أكثر ملائمة من ذي قبل، ومن هنا يمكن القول بأن الجهود التي بذلتها الدولة و بذلها البرنامج قد نجحت إلى حد بعيد رغم الصعوبات التي إعترضت سير هذا البرنامج و خاصة في بدايته.

أما برنامج التأهيل PMEII رغم أنه لازال لم ينتهي، ولا يمكن الحكم عليه، إلا أن بوادر نجاحه بدأت تظهر، فحسب خبراءه فإنه لحد الآن حقق أكثر من 40% من أهدافه بإخراط 200مؤسسة، والملاحظ عن البرنامج تركيزه على جانب تكنولوجيا الإعلام والإتصال في المؤسسات المستهدفة، وإهتمامه بالتكوين، وبالمؤسسات الداعمة لاسيما المتعلقة منها بالجودة، وإستهدافه لقطاعات معينة كالبناء والأشغال العمومية والصناعات الغذائية، والصناعات الميكانيكية والصيدلانية.

رغم كل هذه الجهود والنتائج المحققة يبقى نجاح هذا النوع من البرامج مرهون بالمتابعة البعدية لما بعد إنتهاء البرنامج، وبمدى نجاح المؤسسات المؤهلة بعد إغتنامها لهذه الفرصة، ووعي رؤساء هذه المؤسسات بأن التأهيل هو عملية مستمرة في المؤسسة مادام لها نشاط سواء كان هذا التأهيل مقترح عليها من جهة خارجية، أو داخلي بمبادرة منها.

قائمة المراجع:

1. إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حول تقدم برنامج تأهيل PME/PMI الخاصة في إطار برنامج MEDA .
2. إكرام عبد الرحيم،2000، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، ،مكتبة مدبولي ط1، القاهرة
3. بن سمينة عزيزة، 2011، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث لجامعة ورقلة**، الجزائر، عدد 09، 151-163.
4. زعباط عبد الحميد، 2004، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري، **مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا**. العدد الأوّل جامعة الشلف، الجزائر.
5. سليمان ناصر، 2002، التكتلات الإقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة -حالة الجزائر-، **مجلة الباحث لجامعة ورقلة،الجزائر، عدد01، 82-93.**
6. سليمة غدير أحمد. 2011، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا" ، **مجلة الباحث لجامعة ورقلة**، عدد 09، 129-142.
7. سهام عبد الكريم. 2011. سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالتركيز على برنامج PMEII، مجلة الباحث لجامعة ورقلة،الجزائر، عدد 09، 143-150.
8. عبد المجيد بوزيدي " أزمة الصناعة في الجزائر" مقال منشور في جريدة الشروق اليومي الجزائر. 2007/03/07
9. فوزية خدا كرم،2011، التكتلات الإقتصادية العالمية وإنعكاساتها على الدول النامية، **مجلة العلوم السياسية لجامعة بغداد**، العراق، العدد171،43-188.
10. الوكالة الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية www.andpme.org.dz
11. منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة EDpme في ما يخص تنظيم الصفقات
12. وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية www.mipmepi.gov.dz
13. Abderrahmane Mebtoul, août 2012, L'accord d'association Algérie - UE entre en vigueur en 2020 Le partenariat sera basé sur l'initiative privée, Revue de presse PMEII, programme PMEII, Algérie. www.algerie-pme2.dz
14. ANIMA. L'Algérie a-t-elle conclu un bon accord d'association avec l'union européenne.
15. Baeza Laura et all, 2011, rapport annuel de la coopération UE-Algérie, délégation de l'union européenne en l'Algérie, Algérie.

    http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/documents/rapport_2011_fr.pdf
16. Baeza Laura, 2012, 30 ans coopération, délégation de l'union européenne en l'Algérie, Algérie.
17. Basma kadmani, 1990, Maghreb les années de transition- Masson, Paris.
18. Cellule de communication du PME II, novembre2010, dossier de presse PMEII, programme PME II, Algérie.

    http://www.algerie-pme2.dz/IMG/pdf/dossier_de_presse_pme_ii_tic.pdf
19. Cellule de communication du PME II, décembre 2013, dossier de presse PMEII, programme PME II, Algérie. http://www.algerie-pme2.dz/
20. Commission européenne, Etude d'impact de déclaration de Barcelone sur le secteur privé.
21. commission européenne. Décembre 2007, Rapport final - Euro Développement PME.

22. délégation de l'union européenne en Algérie, 2012, rapport annuel de la coopération UE-Algérie,

23. Farid Benzaïd, 2013, CHERIF RAHMANI à propos de la part de l'industrie au PIB «Nous devrons la porter à 10% à l'horizon 2014», Revue de presse PMEII, programme PMEII, Algérie. www.algerie-pme2.dz

24. J.E. MITTAINE et F. PEQUERUL, 1999, Les unions économiques régionales, ARMAND COLIN, Paris,

25. Journal officiel de l'Union européenne, 09/11/2006, arrêtant des dispositions générales instituant un instrument européen de voisinage et de partenariat, Union européenne. http://europa.eu/index_fr.htm

26. Lyes Mechti, décembre 2012, Un accord de partenariat stratégique énergétique, Revue de presse PMEII, programme PMEII, Algérie. www.algerie-pme2.dz

27. Michel BOIDIN et Philippe GILLE, 2011, Etude sur Analyse de l'impact de la mise à niveau sur les entreprises industrielles algériennes, Algérie.

28. Ministère de PME/PMI, 2009, rapport sur l'état de lieu de secteur PME.

29. Ministère de la PME/PMI, PMI et commission Européenne, 29 avril 2002, Note d'information MEDA d'appui aux PME/PMI, journée d'information sur les programmes d'appui organisée par le Ministère de la PME.

30. Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, 2007, Programme d'appui aux PME/PMI Des résultats et une expérience a transmettre, Rapport final: Euro Développement PME.

31. Meziane Rabhi, Mars 2013, Algérie - Union Européenne "Les relations bilatérales se sont considérablement améliorées depuis 2011", Revue de presse PMEII, programme PMEII, Algérie. www.algerie-pme2.dz

32. Melissa Roumadi, août 2012, Accord d'association Algérie-UE Un répit et des remises en question, Revue de presse PMEII, programme PMEII, Algérie. www.algerie-pme2.dz

33. Otmane Bekenniche, 2006, la coopération entre l'union européenne et l'Algérie, OPU, Alger.

34. Projet de stratégie E-Algérie (Administration électronique), Ministère de Poste et des TIC, Algérie

http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/documents/ue_algeria_30years_cooperation_fr.pdf

35. Rapport, politique d'appui à l'innovation dans le PME, **http://www.univmascara.dz/POLITIQUESAPPUIPME.doc**

36. Zine Barka, 2005, réflexion sur les incidences fiscales et douanières de l'accord d'association Algérie-UE, colloque international Accord d'associations Euro-méditerranéennes et perspectives, université de Tlemcen, Algérie.